للصيد وقال ابن عباس رضي الله عنهما ركب بعد ما وقف نيرا ختلفوا انه من اي
موضع يلزمه المشي فال بعضهم من الميقات والصحيح انه يمشي من حيث ركب في الكوفة
اهو اني دما وان ركب الا بان فعليه بقدر ذلك من مكة الشاه صدقة . قال رحمه
المشي لبيت الله والي الكعبة او الي مكة او قال علي زيارة بيت الله يلزمه حجة او عمرة
ما يشا ولو قال علي الذهاب الي بيت الله او علي الخروج الي بيت الله او الي بيت المقدس
او الي المدينة لا يلزمه شيء ولو قال علي المشي الي الحرم او الي الصفا والمروة لا يلزمه شيء
في قول ابي حنيفة وقال صاحباه هذا وما لو قال علي المشي الي بيت الله سواء ولو قال علي
المشي الي المسجد الحرام ذكره في الاصل ان على هذا الخلاف ايضا قال الله على حجة
في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال لله علي عشر حج في هذه السنة كان عليه عشر
حج في عشر سنين وكذا الواجب على نفسه بالنذر حجة لو شركة وقال علي الواري عليه حجة
ما يعيش من السنين وهكذا روي عن ابي يوسف ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد
يلزمه حجة كاملة وكذا لو قال لبيك بحجة لا اطوف عنها طواف الزيارة ولا الوقوف
يلزمه حجة كاملة اذا علق الحج بشرط ثم علقه بشرط اخر ووجد الشرطان كفاه حجة
واحدة اذا قال في اليمين الثانية على ذلك الحج في التمتع

التمتع افضل من الافراد والقران افضل من كل وعن ابي حنيفة في رواية الافراد
افضل من التمتع وقال الشافعي افضل الانواع من كل المتمتع من يأتي باعمال العمرة
ويطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يرجع الى اهله
عندنا الماما صحيحا وان احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف بعدها في اشهر الحج وحج من
ذلك عند ما يكون متمتعا لان ادا افعال العمرة في اشهر الحج متمتع ابتدا الاحرام في اشهر الحج
ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها واتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون
متمتعا لانه لم يسبق العمرة ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاها
قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعا في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى
الميقات يكون متمتعا ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع لاهله المتعة ان
ثم عاد و قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة لا يكون متمتعا
الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرما بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل اشهر الحج
ثم رجع يكون محرما في قولهم وكذا قران لاهل مكة ومن كان في معناه لا متعة لهم
ويجب الدم على القارن والمتمتع شكرا انعم الله تعالى عليه بيسر الجمع بين
العبادتين اذا احرم بالعمرة وطاف لها بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال
ثم حج من عامه ذلك فان اكثر طوافه العمرة في شوال كان متمتعا وعليه دم والمتعة
وان كان اكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعا ولو كان طاف الاقل في شوال
ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان اكثر
الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعا لانه قد ارتفع له نسكان في سفرين
وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعا ولو طاف للعمرة على غير وضوء



في رمضان ثم اعاد الطواف في شوال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا والمتمتع اذا
تمتع الهدي مع نفسه وكا مرع من افعال العمرة بحلال وان ساق بدنة المتعة سقى محرما ما لم يرم
من افعال الحج في فات الحج مع من فاته الوقوف بعرفة في وقتها الوقوف
فاته الحج وفاته الحج تحلل عن احرام الحج بعمل العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه
عندنا الا اذا لم يرتكب الجناية وقد اتى ما وجد موجبا الاحرام فان كان قارنا يطوف
للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافا اخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويتحلل عند دم القران وليس
على فائت الحج طواف الصدر في الاحصار المحصر هو المحرم بالحج
او الحج اذا منع عن الوصول الى البيت بعدو او عدو كافر او مسلم وقال الشافعي لا احصار
الا بالعدو وحكمه ان يبعث هديا شاة او بقرة او بدنة او شريكا في بدنة او بقرة
والبدنة افضل ويجوز فيها ما يجوز في الاضحية وان كان قارنا بعث بهديين ويواعدهم
ان يحروا في الحرم يوم النحر فاذا حل له كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا
وعند الشافعي يجوز في الموضع الذي احصر وليس على المحصر حلق ولا تقصير ثم ان
كان محرما بعمرة عليه نفضها العمرة اذا قدروان كان محرما بحجة عليه حجة وعمرة
اما قضاء الحج فان كان ذلك حجة الاسلام فعليه اداؤها وان كان محرما بحجة التطوع
عليه قضاؤها لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها واما قضاء العمرة فلانه لما تحرم عن
الحج بعد الشروع صار كفلبت الحج وفاته الحج يلزمه العمرة فكذا من عليه نفس العمرة
اذا بعث المحصر بالهدي ان اقام في مكانه وان شارج ويجوز ذبح هدي الاحصار
قبل يوم النحر في العمرة والحج حتى في قول ابي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز في حج المحصر
اذا لم يجد الهدي فله ان يحرم الى ان يحد او يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق
وعن ابي يوسف اذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالكعام ويتصدق به فان لم يجد
ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصرا ولا يكون
محصرا في الحرم اذا امكنه الطواف بالبيت وقال ابو يوسف اذا كان بمكة عدو
غالب يمنعه من الطواف فهو محصر ولو احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التشريق
كان عليه دم لترك الوقوف بالمزدلفة ودم لترك الرمي ويطوف طواف الزيارة
وعليه دم لتاخيره ودم لتاخير الحلق في قول ابي حنيفة وقال ابو حنيفة ليس
على اهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار الاسلام بخلاف زمن النبي عليه الصلاة
والسلام واذا بعث بالهدي ثم زال الاحصار ان امكنه ان يدرك الهدي والحج
جميعا لزمه المضي في الحج والتوجه جميعا وان قدر على ان يدرك الهدي دون الحج لا يلزمه
المضي في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدي لا يلزمه المضي استحسانا وهذا
التقسيم بناء على قول ابي حنيفة لان عنده يجوز ذبح دم الاحصار قبل يوم النحر
فاما على قول صاحبيه لا يجوز الا بحرز الذبح فلا يتاتى بعد التقسيم في الحج انما يتاتى
في العمرة ولو كان الاحصار بالمرض فزال المرض بعد الاول سواء لو سوقة فعفته
الحاج عن محمد قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا ويجوز

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)